إعداد: طاهر بن سعيد الأسيوطي

تخريج المذاهب الثلاثة في الراء المنوَّنة المنصوبة للأزرق من طريق النشر وطيِّبَته

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ):

"٣٣٧) ..... وَجَلْ تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ إِنْ وَصَلْ

٣٣٨) كَـ: شَاكِرًا خَيْرًا خَبِيرًا خَضِرَا ....."

وكل من تعرض لشرح الأبيات نقل كلامه في النشر إما صراحة وإما تلخيصًا.

قال ابنه: شهاب أحمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٥٠ هـ تقريبًا) في شرحه المنسوب إليه:

"قوله: (وَجَلْ) أي عظُم وكثُر، [١][(١)] يعني أن تفخيم المنوَّن المنصوب عن ورش من طريق الأزرق حالة الوصل ذكره كثير منهم: **وإذا وقفوا رقَّقوا**، وهذا مذهب صاحب الهداية[(٢)]، والهادي[(٣)]، وهو أحد الوجهين في الكافي[(٤)] والتجريد[(٥)]. وسواء كان بعد كسرة أو ياء ساكنة[(٦)] كما مثَّل به فيما يأتي. [٢] وذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين كالداني[(٧)]، وشيخَيه: فارس[(٨)] وابن خاقان[(٩)]، وابن بَلِّيمة[(١٠)]، والشاطبي[(١١)].

---

(١) ما بين المعقوفتين دائمًا زيادة مني –طاهر– على النص المحقق توضيحًا. والتخريجات والتعليقات التي في الحواشي ليست منقولة من حواشي محقق الكتاب الأصلي أكرمه الله.

(٢) كتاب الهداية في القراءات السبع لأحمد بن عمَّار المهدوي مفقود، وتؤخذ أحكامه من شرح الهداية، المهدوي (١٥٢/٢).

(٣) الهادي في القراءات السبع، ابن سفيان القيرواني، ت: خالد أبو الجُود (ص: ٢٢٠)، وانتبه لأنه ذكر هذا الحكم في فرش سورة البقرة، وليس في الأصول.

(٤) الكافي، ابن شُرَيح الرُّعَيْني، ت: سالم الزهراني (ص: ٣٠٠)، وقد أفرد بابًا خاصًّا لورش بعد باب الراءات العام.

(٥) التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، عبد الرحمن بن عَتِيق، المعروف بـ: ابن الفحَّام الصِّقلي (ص: ١٧٨). وقد ذكر الوجهين في المنون المنصوب عن عبد الباقي.

(٦) سواء أكانت مَدِّيَّة أم لِيِّنة، كما سيمثِّل الناظم والشارح.

(٧) وهذا هو مذهبه في التيسير في القراءات السبع ت الشغدلي (ص: ٢٣٥)، أما في جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٧٧٩) فقد ذكر الوجهين.

(٨) هو أبو الفتح، فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحِمْصي الضرير (ت: ٤٠١ هـ).

(٩) هو أبو القاسم، خَلَف بن إبراهيم بن محمد المصري، (ت: ٤٠٢ هـ تقريبًا).

(١٠) تلخيص العبارات في القراءات السبع، أبو علي، الحسن بن خلف ابن بَلِّيمة (ص: ٤٩). و(أَبْلَمَ عليه إبْلامًا، وبَلَّمَ تَبْلِيمًا): أي قَبَّحَ. و(أَبْلَمَ الرَّجُلُ): إذا زَمَرَ، وإذا سَكَتَ؛ إبْلامًا. وبَلِمَتْ شَفَتُه بَلَمًا –وهو أَبْلَمُ الشَّفَةِ–: أي غَلُظَ وَسَطُها جِدًّا،

[٣] وذهب آخرون إلى تفخيمه في الحالَيْن، وهو مذهب أبي الطيِّب بن غلبون[١]، وابن أبي هاشم[٢]، والهُذَلي[٣] وغيرهم[٤]. ومَن فخمه نظر إلى التنوين[٥] ولاحَظَ أنه ممال، كما تجوَّزوا في إطلاق الإمالة بينَ بينَ على الترقيق[٦]، ولهذا فرَّق بعضهم بين الوقف والوصل[٧].

ويمكن[٨] إخراج هذه الثلاثة المذاهب من كلامه[٩]؛ وذلك أنه لما قال: (وَجَلَّ)، [١] عُلِم أن تفخيم المنوَّن في الوصل كثير، [٣] بقي وجه الترقيق في الحالين في الأكثر، [٢] وضده التفخيم فيهما أيضًا محتمل،

ومُبْلَمُ الشَّفَةِ أيضًا، المحيط في اللغة (١٠/ ٣٣٢). الشائع على ألسنة العوام «جَمِّيع» بفتح الجيم، وهو وزن غير معروف في الفصحى. وصحة النطق تقتضي أن تُكْسر الجيم ليصبح الوصف على وزن «فِعِّيل» وهو من الأوزان الشائعة في الفصحى للدلالة على المبالغة كما ذكر ابن قتيبة وابن السِّكِّيت والفارابي اللغوي، معجم الصواب اللغوي، عمر (١/ ٢٩٩). وضبطها صلاح الدين خليل بن أَيْبَكَ الصَّفَدي (ت ٧٦٤هـ) فقال: "بِفَتْح الْبَاء الموحَّدة وَكسر اللَّام المشدَّدة وَسُكُون الْيَاء آخر الْحُرُوف وَبعدهَا مِيم مفتوحةٌ وهاء"، الوافي بالوَفَيَات (١١/ ٣٢٨). وكذا ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢١١).

(١١) البيت رقم ٣٤٣، إلا باب (ذكرًا) فإنه يفخمه، البيت رقم: ٣٤٦ من قصيدته: حرز الأماني.

(١) الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، أبو الطَّيِّب عبد المنعم بن عُبَيد الله بن غلبون (ص: ٤٤٨). وجدير بالذكر أن أبا الطيِّب عبد المنعم بن غلبون له كتاب مفقود اسمه: (كتاب الراءات لورش) لا ندري ما فيه. لكن نقل عنه الداني هذا المذهب في جامع البيان (٢/ ٧٧٩)، وحكم عليه بالخطأ فقال: "فكان أبو طاهر بن أبي هاشم لا يرى إمالتها فيه من أجل التنوين؛ لأنه يمنع الإمالة، وتابعه على ذلك عبد المنعم بن عُبَيد الله وجماعة، وكان سائر أهل الأداء من المصريين ومن أخذ عنهم من المغاربة يميلونها في حالة الوصل كما يميلونها في حال الوقف لوجود الجالب لإمالتها، وهو الكسرة والياء في الحالين، وعلى ذلك يدل نصُّ الرواة عن ورش لمجيئه مطلقًا من غير تقييد بذكر تنوين أو غيره، **وهذا هو الصواب، والأول خطأ لا شك فيه،** وقد أثبت على البيان عن ذلك في كتابي المُصَنَّف في الراءات، فأغنى ذلك عن الإعادة". ولعل الداني يشير إلى كتابه المفقود: (الإبانة في الراءات واللامات لورش). وأيضًا فإن أبا الطيِّب قد ذكر الترقيق قولًا واحدًا في هذا الباب لورش في كتابه الاستكمال (ص: ٤٠٣).

(٢) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، واسم أبي هاشم: يَسَار، وكنية عبد الواحد: أبو طاهر (ت: ٣٤٩ هـ). تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١٢/ ٢٥٣)، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري (١/ ٤٧٥). وكُتُبُه لم تصلنا، لكن نقل مذهبه الداني في الراءات في جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٧٧٩).

(٣) الكامل في القراءات الخمسين، أبو القاسم، يوسف بن علي بن جُبَارة (ص: ٣٢٧).

(٤) العبارة منقولة بتمامها من نشر القراءات العشر، ابن الجزري، ت: شيخنا أيمن سويد (١٧٨٦/٣). ولم أقف على أحد من المؤلفين القدماء في علم القراءات ممن يقولون بهذا المذهب.

(٥) لأن الأصل أن ألف التنوين المنصوب لا تدخلها الإمالة، والترقيق ما هو إلا إمالة صغرى.

(٦) هذه الجملة تعليل من الشارح لسؤال افتراضي: كيف دخلت الإمالة على التنوين المنصوب؟ فتكون الإجابة: (هذا تجوُّز كما....) إلى آخر كلامه.

(٧) لأن التنوين وصلًا غير منطوق؛ بل محوَّل إلى إدغام أو إخفاء أو إظهار أو قلب.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

[٣] ولكن قد يقال إنه لما ذكر وجه التفخيم وصلًا يبقى وجه الترقيق على الأصل المقرر في أول الباب فقط.

٣٣٨) كَـ: شَاكِرًا خَيْرًا خَبِيرًا خَضِرَا وَحَصِرَتْ كَذَاكَ بَعْضٌ ذَكَرَا. أي نحو(١): ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧، النحل: ١٢١، الإنسان: ٣]، و﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩، ص: ٤٤]، و﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤]، و﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، و﴿ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢، الروم: ٧]، و﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠]، ونحو(٢): ﴿طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣](٣)، ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، ونحو(٤): ﴿قَدِيرًا (١٣٣)﴾ [النساء: ١٣٣، وغيرها(٥)]، و﴿تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿تَبْذِيرًا (٢٦)﴾ [الإسراء: ٢٦]، و﴿قَوَارِيرَا (١٥)﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦](٦)، و﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩، سبأ: ٢٨، فاطر: ٢٤، فصلت: ٤](٧)، و﴿مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١، الأحزاب: ٤٦]، و﴿قَمْطَرِيرًا (١٠)﴾ [الإنسان: ١٠] ، ونحو(٨): ﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥، الفرقان: ٥٦](٩)، و﴿مُقْتَدِرًا (٤٥)﴾ [الكهف: ٤٥](١٠)، و﴿مُغَيِّرًا﴾ [الأنفال: ٥٣]"(١١).

---

(٨) ذكر المحقق أنها في بعض النسخ: (وتأمل)، وفي بعضها: (فتأمل)، واللفظتان أقوى بلا شك في الدلالة على المطلوب؛ لأن استخراج الأوجه الثلاثة -حقيقةً- يحتاج لتأمل شديد، ويخفى على كثير.

(٩) والقسمة العقلية كانت تقتضي -عند اجتماعهما- كونها أربعة، لكن الوجه الرابع: (ترقيق الموصول وعليه تفخيم الموقوف عليه) غير مقروء به.

(١) الأمثلة في راء منونة منصوبة مسبوقة بكسر.

(٢) الأمثلة في راء منونة منصوبة مسبوقة بياء ليّنة.

(٣) وقد ضبطها فضيلة محقِّق الكتاب: ﴿طَائِرًا﴾ [آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠] على قراءة نافع، وهو مثال صحيح بلا شك، لكن لما مثَّل المؤلف بعدها بـ: ﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠] علمنا أن المقصود هو مثال على ما فيه راء منونة منصوبة قبلها ياء ليّنة.

(٤) الأمثلة في راء منونة منصوبة مسبوقة بياء مدّيَّة.

(٥) وجملتها في القرآن: ستة مواضع.

(٦) ويقرؤهما الأزرق بالتنوين.

(٧) وكل المواضع بعدها: ﴿وَنَذِيرًا﴾ موقوف عليه.

(٨) الأمثلة في راء منونة منصوبة مسبوقة بتشديد سواء أكان المشدد ياء أم غيره.

(٩) وهناك ثلاثة مواضع بالواو: ﴿وَمُبَشِّرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥، الفتح: ٨، الصف: ٦].

(١٠) هذا المثال مخالف للمجموعة؛ فليس قبل الراء مشدَّدًا، ونظيره في غير القرآن: (مُقَدِّرًا).

(١١) شرح طيبة النشر المنسوب لأحمد ابن الجزري (٦٣١/٢).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

أما في شرحه: الحواشي الصيّبة فإنه اكتفى بشرح الأبيات بطريقة موجزة جدًّا![١]

قال أبو القاسم، محبُّ الدين، محمد بن محمد بن محمد النُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ):

"**تنبيه:** الحاصل مما تقدم أن في المنوَّن[٢] -إذا وجد معه سبب الترقيق[٣]، وكان من باب ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠، وغيرها] و﴿سِتْرًا (٩٠)﴾ [الكهف: ٩٠]- وجهين، وهما مفهومان من قوله: (وَنَحْوُ سِتْرًا)، وإن كان من غير الباب ففيه:

[١] الترقيق في الحالين، وهو مفهوم من دخوله في قاعدة النون والتفخيم في الوصل دون الوقف، وهو مفهوم من قوله: (٣٣٧- ..... وَجَلَّ تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ إِنْ وَصَلْ) **أي: (قَلَّ)، مثل قولهم: (عزَّ الشيء)، وليس من الإجلال والتعظيم[٤]؛ لأن المذهب المعظَّم المنصور بالأدلة والشهرة والصحة خلافه، ويحتمل أن يكون من الإجلال والتعظيم، لكن غيره أجلُّ منه.**

[٢] والتفخيم في الحالين؛ وهو مفهوم من قوله: (إِنْ وَصَلْ) معناه: أن صاحب هذا القول يفخم إن وجد الشرط، وهو الوصل، فمقابله يفخم مطلقًا وجد أم لا. وإذا جمع بين المسألتين وحكى الخلاف فيهما فيكون فيهما: [١] قول بالتفخيم مطلقًا، [٢] وقول بالترقيق مطلقًا.

[٣] وقول بالفرق بين باب ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠، وغيرها] فيفخم في الحالين، وبين غيره فيرقق في الحالين.

[٤] وقول كذلك، لكن يرقق في غير ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠، وغيرها] وبابه في الوقف دون الوصل، والله أعلم.

التفخيم في الحالين والترقيق كذلك[٥].

---

(١) الحواشي الصيّبة، ابن الناظم (٢/٣٨٠).

(٢) ليخرج غير المنوَّن نحو: ﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وهو مثال خفي لطيف.

(٣) شرط دقيق؛ ليخرج نحو: ﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١]، ﴿نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]

(٤) ولعل مستند النويري فيما ذهب إليه ما قال ابن منظور: "و(الجَلَل): الشَّيْءُ الْعَظِيمُ وَالصَّغِيرُ الهَيِّن، **وَهُوَ مِنَ الأَضداد فِي كَلَامِ الْعَرَبِ**، وَيُقَالُ لِلْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ جَلَل، و(الجَلَل): -مِنَ الأَضداد- يَكُونُ لِلْحَقِيرِ وَلِلْعَظِيمِ"، لسان العرب (١١/ ١١٧).

(٥) لم أهتد إلى مقصود النويري من هذه الجملة في هذا المحل!

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ثم مثَّل فقال: ص: ٣٣٨) كَـ: شَاكِرًا خَيْرًا خَبِيرًا خَضِرَا وَحَصِرَتْ كَذَاكَ بَعْضٌ ذَكَرَا.

ش: (كَـ: شَاكِرًا) خبر مبتدأ محذوف، أى: المذكور (كَـ: شَاكِرًا) والثلاثة بعده حذف عاطفها عليه، و(وَحَصِرَتْ) مبتدأ؛ لأن المراد اللفظ، وكذاك يتعلق به وألفه للإطلاق، وهو خبر لـ: (بَعْضٌ)، والجملة خبر (وَحَصِرَتْ) وقد تقدم حكمه. فإن قلت: فهلَّا أتى بمثال واحد؟ قلت: زاد عليه ليأتي بأمثلة الأنواع كلها فـ: ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧، النحل: ١٢١، الإنسان: ٣] لما قبل الراء كسرة وبعدها غير حرف استعلاء و﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨، وغيرها] لما قبلها حرف لين، و﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥، وغيرها] لما قبلها حرف مد، و﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] لما قبلها كسر أو حرف استعلاء، وتقدم الكلام على ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠] آخر الكلمات"(١) .

وكلام محمد بن المُنَيِّر السمنودي (ت: ١١٩٩ هـ) في سطَعات لمَعات أنوار ضياء الفجر يكاد يكون تلخيصًا لكلام النويري(٢) .

وقال محمد محفوظ التَّرْمَسي الجاوي (ت: ١٣٣٨ هـ): "وفي فهم ما ذُكِر من النظم غموض وخفاء"(٣).

وأحال على إتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيِّ، الشهير بـ: البَنَّاء (ت ١١١٧ هـ):

"والحاصل: أنه إذا جمع بين المسألتين وحكي فيهما الخلاف فيكون فيهما [١] قول بالتفخيم مطلقًا، [٢] وقول بالترقيق مطلقًا، [٣] وقول بالفرق بين باب ﴿ذِكْرًا﴾ فيفخم في الحالين في الألفاظ الست إلا ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] عند بعض منهم وبين غيره فيرقق في الحالين، [٤] وقول كذلك يرقق في غير ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه لكن في الوقف دون الوصل، **وفي فهم ما ذكر من متن الطيبة خفاء**، والأقرب كما قال شيخنا -رحمه الله

(١) شرح طيبة النشر، محب الدين النويري (٢/ ٢٢).
(٢) سطَعات لمَعات أنوار ضياء الفجر، المُنَيِّر السمنودي (١/٥١٤).
(٣) غُنْيَة الطَّلَبة، التَّرْمَسي (ص: ١٣٣٥).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

تعالى-: أن يراد بقوله: (٣٣٧- ..... وَجَلَّ تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ ...) إلخ أنه عظُم التفخيم في الوصل، وقلَّ في الوقف؛ وذلك لأن التفخيم في الوصل ثابت فيما ذكر عند القائلين بالتفخيم مطلقًا، وعند من قال به في الوصل؛ فجلالته لثبوته من الطريقين، وليس المراد أنه جلَّ بالنسبة للترقيق في الحالين، فلا يشكل بأن الترقيق فيهما هو الأشهر ا. هـ[١] .

وقال موسى جار الله الروسي (ت: ١٣٦٩ هـ) في شرحه للأبيات السابقة: "عظُم وكثر التفخيم في الوصل، وقلَّ في الوقف. والأوجه ثلاثة: ١) تفخيم المنوَّن وصلًا، وترقيقه وقفًا. ٢) الترقيق في الوصل والوقف، وهو الأشهر. ٣) التفخيم في الوصل والوقف"[٢] .

وقال شيخنا علي الغامدي حفظه الله: "وقد ظهر لي أنه يمكن استنباط هذه الوجوه الثلاثة بأحسن مما قيل، فيقال: قيَّد كثيرٌ التفخيم بالوصل والترقيق بالوقف، وهذا ظاهر من البيت، وهو مذهب التفرقة. وضدهم لم يفرقوا، وهو مذهب التسوية، فالتفخيم عندهم مطلق في الحالين والترقيق كذلك. ولو اختلف الحالان عندهم لنبَّهَ عليه ابن الجزري كما نبَّه على ذلك في مذهب أصحاب التفرقة، والله تعالى أعلم"[٣] .

كتبه حامدًا ومصلِّيًا

طاهر بن سعيد الأسيوطي

---

(١) إتحاف فضلاء البشر، البناء الدمياطي (٢/٣٠٠ وما بعدها).

(٢) شرح طيِّبة النشر، موسى جار الله (ص: ٨١).

(٣) تحريرات ابن الجزري، علي الغامدي (ص: ٩٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية